

ويقتدر وجوده للمضاف في الاعيان ثم من هذه الاضافة مع الاضافة التي يكون بسبب
 حلوله في المحل سواء كان المضاف مضافا لذاته او بسبب مع اخر المكان الاضافة لو كانت
 موجودة في الاعيان لزم تقدم وجود الاضافة على نفسه وذلك لان الاضافة لو كانت
 موجودة في الاعيان لكانت ماثرة لغيرها في الوجود ومعاذرة خصوصيتها فانها
 خصوصيتها بالوجود اضافة لنفسه على وجودها في الوجود الاضافة على
 نفسه وفيه نظر لان لزم تقدم وجود الاضافة على نفسه بل غاية انه يلزم تقدم وجود
 فردا في الوجود الاضافة على وجوده في نفسه وهو لا يكون محالاً ولكن ان يقال في قوله
 عليه السلام لا محال الاضافة وان كان غير ذلك لفظاً لانه مستعاد عن السياق وقد يكون
 تسمية هذا الدليل على هذا الوجه وهو ان الاضافة لو كانت موجودة في الاعيان يلزم ان
 يكون وجودها متقدما على محالها وذلك لان المضاف محال بالوجود اضافة في مقتضى
 علمه وجود محالها لان الشيء ما لم يتصف بالوجود لم يوجد في الوجود الاضافة التي
 على ان محالها بالوجود على وجود محالها لان ذلك المضاف لا يكون قائما بنفسه بل
 بالتحال عند الوجود ليس في ان المضاف اليه بالوجود هو الاضافة بمعنى الانضمام له
 الاضافة التي تكون كل مناهجها الثالث لو كانت الاضافة موجودة في الاعيان لزم
 عدم تنازع الاضافة للموجود في الوجود في الاعيان في كل مرتبة من مراتب الاعداد والى
 بطم بيان ذلك ان كل مرتبة من مراتب الاعداد يلزم بها اضافة اثنان غير متناهية فان
 الاثنان يلزم نصف الاربعة وثلاث الستم وربع الثمانية وهلم جرا وقد اتمت في الاربعة
 وعشرين مرتبة الاعداد الرابع لو كانت الاضافة موجودة في الاعيان لزم كل مضاف
 انه لا يحدث له يتاخر والتالي بيان ذلك ان المضاف في الاعداد في النسبة الكلية للوجود
 اضافة وتخص كل مضاف من مهورى مضاف صحيح في الوجود في الاعداد في الاعداد
 اما باعتبار زائد ولا لما ذكره صاحب المضاف الحقيقي اذ لا ان يثبت لامباست
 المضاف

المضاف المهورى فقال ان مضاف مهورى يخصه مضاف حقيقة وهو يجوز ان يكون
 مضافا حقيقيا واحدا لغير مضافين مهورى فان المضاف الحقيقي في الوجود الواحد
 لا يتقدم بموضوعه فان اختلف المضاف الحقيقي الواحد محل وحده في الوجود المهورى
 فلا بد ان يتعلقه للمضاف الحقيقي الواحد في الوجود المهورى كما ان المهورى محمول على
 مضاف مهورى في الوجود المهورى في الوجود المهورى فان اختلف المضافين اما ان يكون
 على مضافات لصفة الوجود او ان يكون على مضافات لصفة الوجود في الوجود المهورى
 كالشوق والاشوق في الحب وان كانا اما ان ينفصلا في الوجود المهورى في الوجود
 ثم اخصاص المضاف للمهورى بالتحقيق اما باعتبار زائد في الطرفين او في الوجود المهورى
 باعتبار زائد في شئ منهما والا وكما خصص العاشق الذي هو المضاف للمهورى
 بالعاشق الذي هو المضاف للتحقيق فانه باعتبار زائد في العاشق والمهورى اما
 في العاشق فهو المهورى المدرك في المهورى الهيمية التي يتعلق بها المهورى والثاني
 كاحكام المضاف للعلوم فانه باعتبار قيام صفة العلم بالعلم دون حصوله زائد
 في العلوم والثالث كالبيد والشرك انهما مضافان لا باعتبار زائد في واحد
 منهما الرابع المضاف وهو النسبة الى المكان وانما علمه عند وقوعه المهورى
 المحكوم والاجتماع وانما فرق المضاف عن نفس الثالث من الاعراض في
 المهورى الرابع منها وهو الابدان ومنه في نسبة الشيء الى المكان الذي هو فيه
 لان النسبة الى المكان والابن الحقيقية هو كون الشيء في مكانه لكونه نسبة الى المكان
 من لوازمه لان نسبة الشيء الى المكان الحقيقية هو كون الشيء في مكانه الحقيقية
 كون الشيء في السوق وعند ذلك كما في الابن اربعة انواع المهورى والمهورى وانما
 وانما فرق اما المهورى فهو كون المهورى في المهورى في المهورى وانما النسبة المهورى
 المهورى في المهورى المهورى المهورى المهورى المهورى المهورى المهورى المهورى المهورى